مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي بعد عام 2000

م. أحمد محمود عبد المجيد(*)

الملخص :

بعد وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى السلطة في روسيا الاتحادية عام 2000، اخذت العلاقات الروسية–السورية تشهد تطوراً ملحوظاً في جميع الأصعدة، إذ إن روسيا وجدت في علاقاتها هذه؛ بوابة للتحكم بمجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وبالذات منطقة (المشرق العربي) التي تعتبر سوريا أهم دول تلك المنطقة التي تتمتع بموقع جغرافي مميز يساهم في عودة الدور الروسي إلى الساحة الدولية، لكون المنطقة ذات تأثير كبير في توازن القوى الدولية.

أن العامل الاستراتيجي هو أساس التوجه الروسي نحو سوريا، وذلك أن الأخيرة حليف استراتيجي وموطئ قدم لروسيا في المنطقة العربية، من حيث وجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء اللاذقية.

إن الأزمة السورية التي لها تاثير على مستقبل التوازنات الاقليمية، تعبر عن حالة ضبابية تتشابك فيها المواقف الدولية، ما بين قوى داعمة للنظام السوري كروسيا وإيران وقوى معارضة للنظام السوري مثل أمريكا والغرب، إلا أن مجريات الحداث كشفت نجاح الدور الروسي في ترسيخ مدركه الاستراتيجي للتمدد والهيمنة في المنطقة، غير أن مستقبل سوريا سيبقى معتمداً صيغة توافقية بين القوى الاقليمية الفاعلة في النظام الاقليمي وبين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.

(*)كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.

المقدمة :

شكل وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى السلطة في روسيا الاتحادية عام 2000 نقطة تحول مهمة في مسار السياسة الخارجية الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وفشل تقاربها من الغرب، ليتم صياغة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية الروسية تحدد من خلالها توجهاتها الاستراتيجية، من أجل ظهور روسيا الاتحادية؛ دولة قوية ومؤثرة ليس على الساحة الاقليمية فحسب؛ أنما على الساحة الدولية أيضاً، من أجل أضعاف الهيمنة الأمريكية في جميع انحاء العالم وتشكيل نظام دولي يكون لروسيا دور التحكم في مجريات الأحداث الاقليمية والدولية.

إن الاهتمام الروسي بالمنطقة العربية والمشرق العربي (سوريا) بالذات باعتبارها متغير أساس في استراتيجيات القوى الاقليمية والدولية وخاصة روسيا ؛ بعدِّها(سوريا)أحدى بوابات النفوذ الروسي في المنطقة؛ ذات التاثير الكبير في التوازنات الدولية، ولها تأثير على المصالح والأمن القومي الروسي.

ان أحداث الأزمة السورية عبرت عن حالة ضبابية تتشابك فيها التوازنات الإقليمية وتتباين فيها المواقف الدولية، بحيث اصبحت سوريا مسرحاً للمنافسة الدولية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، حيث يسعى كل طرف إلى كسب نفوذه والحفاظ على دوره في المنطقة العربية والحفاظ عليه؛ وان أهمية الموضوع، تكمن بأنه من المواضيع الأكثر إثارة على الصعيدين الاقليمي والدولي، خاصة بعد أحداث (الربيع العربي) ووصولها إلى سوريا، وأن طول الأزمة السورية وصمود النظام السوري في مجابهته للأزمة، تكشف نجاح الدور الروسي في ترسيخ مدركه الاستراتيجي الداعي إلى التمدد والنفوذ في المنطقة من بوابة (سوريا) بكل ما تحمله من مفاتيح التأثير والمساومة والمبادلة.

أن فرضية الدراسة تنطلق من فرضية مؤداها ((أثبتت وقائع التاريخ أهمية سوريا في الاستراتيجية الروسية، وأن الموقف الروسي من الأزمة السورية الداعم للنظام السوري (بشار الأسد) اصبح دعامة اساسية في مصير ومستقبل سوريا، ولا يمكن تحصين

الوجود الروسي في المنطقة وبقائه بدون هذا الدعم الواضع للنظام السوري)) وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والذي بدا متسقاً مع أفكاره هدفاً اكاديمياً، فضلا عن منهج التحليل النظمي، نظراً لكثافة الأحداث والمعطيات المرتبطة بالموضوع وفي ضوء هذه الفرضية والمنهجية تحددت هيكلية البحث على ثلاثة مباحث مع تمهيد وخاتمة.

تمهيد : (إطار نظري ومفاهيمي للدراسة)

المبحث الأول : مقومات الإدراك الروسي لمكانة سوريا الاستراتيجية.

المبحث الثاني : المتغيرات المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا.

المبحث الثالث : المدرك الاستراتيجي الروسي ومستقبل الأزمة السورية (سيناريوهات محتملة).

وخاتمة للموضوع.

تمهيد (إطار نظري ومفاهيمي للدراسة) :

من سجايا البحث العلمي الاقرار بحقيقة ثابتة مفادها، إن لكل علم مفاهيمه واصطلاحاته الواضحة والمفهومة، تستخدم لتفسير الظواهر والتطورات التي ترافق هذا العلم وتحليلها، لذلك يتوجب توضيح بعض المفاهيم الاساسية التي تحتاجها الدراسة والتي تحتاج فرزها عن غيرها من المفاهيم المرادفة لها والتي استعيرت من علوم أخرى، ولهذا قمنا بتقسيم الإطار النظري والمفاهيم على فقرتين أساسيتين هما:

أولاً : مفهوم المكانة والمفاهيم المقاربة لها.

ثانياً: مفهوم الإدراك والإدراك الاستراتيجي .

أولاً : مفهوم المكانة والمفاهيم المقاربة لها :

المكانة في اللغة تعني(المنزلة التي يتحلى بها صاحب المكانة)، وقد وردت في معاجم اللغة العربية لتعطي معاني كثيرة منها (المنزلة ورفقة الشأن وتعني أيضاً الهيبة والحظوة والموقع) [1]. أما المكانة في الاصطلاح فقد وردت في القرآن الكريم في أكثر من سورة، كما في قوله تعالى ((إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا))

[2]، أي بمعنى أن الله أعطى الإنسان كل ما يحتاج إليه للوصول إلى غرضه من أسباب العلم والقدرة والتصرف والقوة[3].احتل مفهوم (المكانة) حيزاً مهماً في مختلف العلوم الإنسانية، تبعاً لما يمثله من مقترب فهم لتبرير الكثير من(السلوكيات) ففي(علم الاجتماع)، أكد علماؤه على أن المكانة ترتبط بمفهوم الهيبة والنفوذ داخل المجتمع[4]. أما في(علم السياسة)، فأن الأدبيات السياسية تربط بين مفهوم المكانة وتأثير العوامل الجغرافية (الموقع الجغرافي–التضاريس–المساحة) على السياسة الخارجية للدولة ومن ثم تحديد مستوى المكانة بشكل مباشر أو غير مباشر[5]. أما عن الأدبيات الاستراتيجية فأن مفهوم المكانة مرتبط مع مواهب صانعي السياسة والقيادة العسكرية على المستوى القومي، فضلاً عن امكانات الدولة وقدراتها[6].أما عن المفاهيم المقاربة لمفهوم (المكانة) فتتمثل بالآتي:

1- مفهوم (الدور)، والذي يعني لغة (الحركة في بيئة معينة أو في محيط معين)[7]:

ويعد الدور من مكونات السياسة الخارجية للدولة وهو يعني الوظيفة الرئيسة التي تقوم بها الدولة في الخارج سعياً لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[8].

إن مقاربة (المكانة) من مفهوم (الدور) يتمثل بدلالة أن مكانة الدولة تتوقف على دورها وقدرتها في انجاز مهامتها في ضوء احساسها بقيم الالتزام والمسؤولية واللذان يعدان من معايير الوجود والأداء معاً[9].

2- مفهوم (الوظيفة) في اللغة (ما يُقدر للإنسان في كل يوم من رزق أو طعام) وتعني (الالتزام بالشيء) [10].

أن مقاربة (المكانة) مع (الوظيفة) هو أن الدول ذات المكانة الاقتصادية العالمية تشعر ببعض الالتزام والمسؤولية نحو الدول الضعيفة اقتصادياً وتقدم لها بعض المنح والمساعدات كاليابان مثلاً[11].

3- مفهوم (المركز)، يعرف المركز الاجتماعي لطائفة من الاشخاص بأنه (الوضع الذي تبدو فيه تلك الطائفة، والوظائف التي تؤديها والهيبة التي ترنو إليها، على وفق سلم القيم والقواعد النافذة) [12].

أما عن المقاربة ما بين (المكانة) و(المركز) بأن لكل مركز دور محدد ينطلق من مكانة ذلك اللاعب في النظام الدولي والذي يحدد سلوكه تجاه اللاعبين الأخرين[13].

4- مفهوم (النفوذ)، في اللغة تعني (التأثير والسلطة) [14]، كما أنه يعرف بـ(القدرة على جعل الأخرين أن يفعلوا ما نريده) وهو مرادف لمصطلح القوة باستثناء العقوبات[15].

في السابق ارتبط مفهوم (النفوذ) مع مفهوم القوة التي اتبعته الدول الاستعمارية لايجاد مناطق نفوذ لها في المستعمرات، أما اليوم فأن ممارسة النفوذ لا تحتاج إلى القوة أو التهديد بها، وأنما هناك مفهوم (التأثير) بديل عن (القوة)، فأصبح نفوذ دولة معينة يتمثل بقدرتها على ممارسة التأثير في شخص دولي معين[16].

ثانياً : مفهوم الإدراك والإدراك الاستراتيجي :

يحظى مفهوم الإدراك والإدراك الاستراتيجي أهمية كبيرة في الدراسات والبحوث الاستراتيجية، نظراً لأهميته هذه؛ سوف نتناول الإطار النظري لمفهومي الإدراك والإدراك الاستراتيجي كما هو أدناه:

1- مفهوم (الإدراك) : الادراك في اللغة يعني (بلوغ الشيء) أي لحقه وبلغه وناله[17]. وقد ذكر الادراك في القرآن الكريم في قوله تعالى : ((لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ))[18].

والاشياء المدركة هي التصورات والمعاني القائمة في مجال الحس والادراك، لكن الادراك يختلف عن (الاحساس)، فالظاهرة النفسية التي تحصل في ذات المدرك، عند تأثير اعضاء الحس، تشتمل على وجهين احدهما انفعالي والأخر عقلي[19].أما عن الادراك في السياسة، فأنها (الطريقة التي يرى بها (صانع القرار) العالم المحيط به، ويتم ذلك عن طريق استقبال المعلومات وتنظيمها وتفسيرها، وتكوين مفاهيم ومعاني المواقف) [20].

2- مفهوم (الإدراك الاستراتيجي)، وهو الطريقة الأكثر ابداعاً وثراءاً للتفكير؛ لأنه يقوم على مجموعة من الرؤى التي تقوم على اتباع إطار منهجي يفهم الحاضر بصورة

جيدة، ليتجه بعد ذلك نحو المستقبل، بما يحقق توجهاً فاعلاً ومتوازناً بين الأهداف والقدرات للدولة[21].

ويتميز الادراك الاستراتيجي، بأنه يتصل بعملية صنع واتخاذ القرار في الدولة، وما تمثله هذه العملية من صعوبة وتعقيد فضلاً عما تتطلبه من وعي بالظروف المحيطة وبالوسائل المتاحة والأهداف المرجوة، لذا فان الادراك يتوخى الفهم الصحيح للبيئة ومن ثم وضع الأسس المناسبة، وفي حالة اخفاق هذا الادراك تتأثر أهداف الدولة ومصالحها لا محالة[22].ومن المفاهيم المرتبطة بالعملية الادراكية هو (السلوك الادراكي)، وأن السلوك له عدة مفاهيم يمكن تقسيمها على ثلاثة مجاميع[23]:

المجموعة الأولى : السلوك باعتباره (الفعل الصادر عن أي كيان سواء كان داخلياً أو خارجياً).

المجموعة الثانية : السلوك، بأعتباره (الاستجابة وردود الافعال).

المجموعة الثالثة : السلوك، باعتباره (تفاعلاً مع المؤثرات والمدركات والتصرفات وتأثيرات البيئة).

ولكي نفهم طبيعة سلوك صناع القرار في المواقف المختلفة، يجب فهم طبيعة ادراكهم للعالم الذي يعيشون فيه وهذا ما نسميه بـ(المدرك)، وأن الإدراك الاستراتيجي يمكن صانع القرار من استغلال الفرص وتجنب التهديدات وزيادة نقاط قوة الدولة من أجل تجاوز نقاط ضعفها، وأن الادراك الاستراتيجي مرتبط بالاهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، ولكن بالتفكير العقلاني وعلى اساس القياس بين الامكانيات والاهداف[24].وهذا ما سنعمد إلى تحليله في موضوع دراستنا هذه.

المبحث الأول : مقومات الإدراك الروسي لماكنة سوريا الاستراتيجية

لا مراء بأن سوريا وضعاً ومكانة، تحتل أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، وذلك لموقعها الجغرافي المميز في قلب العالم العربي، ونظراً لتلك الأهمية، سنبحث هنا في مقومات الاستراتيجية لسوريا، التي مثلت مقومات جذب لروسيا كي تدرك أهميتها الاستراتيجية، وذلك عبر المطالب الآتية :

المطلب الأول : المقوم الجغرافي وتسويق مكانة سوريا الاستراتيجية.
المطلب الثاني : المقوم الاقتصادي وتعزيز مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي.
المطلب الثالث : المقوم الأمني–العسكري ومكانة سوريا الاستراتيجية في المدرك الاستراتيجي الروسي.

المطلب الأول : المقوم الجغرافي وتسويق مكانة سوريا الاستراتيجية

يعد الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص من المناطق المهمة والحيوية، التي تحظى بأهمية جغرافية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية، إذ يمكن توظيفها استراتيجياً لتحقيق أهداف واسعة، وأن المنطقة كانت ولم تزل محط اطماع وصراع القوى العظمى والكبرى حفاظاًعلى ايجاد موطئ قدم فيها[25].

تعد سوريا من دول المشرق العربي التي تمثل نقطة التقاء القارات الثلاث افريقيا واسيا وأوروبا، وهذا الموقع جعلها تحتل مركزاً استراتيجياً مهماً أهلها لكي تكون محط أنظار العالم[26].أخذت سوريا مكانتها الاستراتيجية بحكم توسطها في عالم البحار(البحر المتوسط، المحيط الهندي، الخليج العربين بحر قزوين والبحر الاسود) وانهار النيل ودجلة والفرات[27]وقد اتاح لها هذا الموقع مكانة واهتمام القوى الدولية والاقليمية[28]. وقد ازدادت أهمية سوريا بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتهديده لقناة السويس وميناء العقبة الاردني[29]حيث بقيت الدولة العربية القائدة في المواجهة مع إسرائيل،الأمر الذي جعل التسوية الشاملة للقضايا العربية – الإسرائيلية بحاجة إلى الدعم أو القبول السوري،وقدأكد ذلك مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق(هنري كيسنجر)بالقول(أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا من خلال سوريا)[30].أن الإدراك الروسي لموقع سوريا الاستراتيجي في ضوء القرب الجغرافي (المشرق العربي) والذي يقع ضمن منطقة المياه الدافئة التي طالما سعت إليها روسيا ومن قبلها الاتحاد السوفيتي السابق من أجل الوصول إليها، وإقامة قواعد عسكرية روسية فيها، لخدمة مصالحها[31].يضاف الى ذلك امكانية توظيف الأهمية الجغرافية لسوريا ضمن منطقة

المشرق العربي كجزء من منطقة الشرق الاوسط لاستعادة الدور الروسي ومواجهة النفوذ الأمريكي المتمركز في هذه المنطقة التي تمثل قلب العالم وفيه يتقرر مراكز التوازنات والقوى الدولية[32].

وفي ضوء ذلك فإن روسيا ترى أنه من أجل كسر الهيمنة الأمريكية على العالم ومن أجل ظهورها كقطب مؤثر في السياسة الدولية؛ تعمل على مواجهة ومزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية في المشرق العربي (سوريا) وغيرها من المناطق الأخرى، بالقدر الذي ينهك امريكا استراتيجيا لإعادة حساب موازين القوى العالمية، بالشكل الذي يناسب حجمها وامكاناتها[33].

المطلب الثاني: المقوم الاقتصادي وتعزيز مكانة سوريا في المدرك الاستراتيجي الروسي

يقصد بالمقوم الاقتصادي، الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوافر لدى الدولة كالبترول والغاز وبعض المعادن والموارد الغذائية، وان توفر تلك المقومات يمكن الدولة من الانخراط في علاقات خارجية مكثفة، إلا أن سوريا تتميز بقلة مقوماتها الاقتصادية، ما عدا توافرها على بعض المنتجات الزراعية التي مكنها من الدخول في علاقات تجارية محدودة[34].وفي ضوء ذلك الواقع الاقتصادي السوري المتدهور، اتجه صانع القرار السوري ومنذ عقد الثمانينات من القرن الماضي لاتباع (سياسة الانفتاح على الخارج) وكانت روسيا الاتحادية أول الدول الكبرى التي حرصت منذ تسلم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الرئاسة عام **2000** على العمل على تقوية روابطها الاقتصادية مع سوريا واعادة احياء الاتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدين بداية عقد التسعينات من القرن الماضي[35]. وكان عام **2005** المحطة المهمة في تطور العلاقات الاقتصادية بين روسيا وسوريا، وذلك خلال زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى روسيا، وخلال الزيارة تم الغاء (**73%**) من الديون الروسية على سوريا والبالغة (**13**) مليار دولار، والتي كانت العقبة الرئيسية في تطور السياسة الاقتصادية الروسية تجاه سوريا[36].بعد هذه الزيارة اخذت العلاقات الاقتصادية تنمو بصورة واضحة وعلى جميع الاصعدة

الاقتصادية؛ ففي الجانب النفطي وقعت شركة (تات نفط) الروسية اتفاقية مع الجانب السوري لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز في سوريا[37]. أما في جانب التجارة البينية بين البلدين، فقد وصلت الصادرات الروسية إلى سوريا لاعلى مستوياتها عام 2011 وبلغت (1.94) مليار دولار، في حين بلغت الواردات الروسية من سوريا في نفس العام حوالي (48.8) مليون دولار، بما يدل على كبر واهمية حجم التجارة الروسية مع سوريا والتي تشكل (20%) من حجم التجارة الروسية مع الدول العربية[38].ومع اندلا ع الاحتجاجات داخل سوريا عام 2011 والمواجهات المسلحة التي تبعتها، نجد أن مؤشرات التراجع في المشاريع الاستثمارية الروسية داخل سوريا وكذلك حركة التبادل التجاري بين البلدين، جعل التعاون الاقتصادي الروسي السوري مرهون بأمرين الأول مدى تعقد أو انفراج الأزمة السورية، والثاني اثر العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، وبالتالي فأن الأمر يتعلق بهذين الأمرين اللذان يقفان عقبة أمام العلاقات الاقتصادية الروسية–السورية التي ازدهرت بداية القرن الحالي وبالتحديد عام 2005.

المطلب الثالث: المقوم الأمني–العسكري ومكانة سوريا الاستراتيجية في المدرك الاستراتيجي الروسي

إن التوجهات العسكرية الروسية تجاه سوريا، قد اتخذت أكثر من شكل، أولها : تجهيز سوريا بالأسلحة والمعدات العسكرية عبر صفقات بمليارات الدولارات حتى عدت سوريا البلد الأول في منطقة المشرق العربي خاصة والشرق الأوسط عامة المستورد للأسلحة والمعدات الروسية منذ عام 2000 وحتى الوقت، فخلال زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى روسيا عام 2005 تم توقيع عدة عقود عسكرية لشراء طائرات مقاتلة من طراز (Mig-29) و (Mig-31E) وكذلك منظومات دفاع جوي من طراز (SAM) و (Strelets) ، وقد بدأت تنفيذ تلك الصفقات بداية العام 2006، مع الحرص السوري على تهدئة المخاوف الإسرائيلية تجاه هذه الصفقات لكي لا تصل إلى جهات أخرى[39].ثاني توجهات روسيا العسكرية تجاه سوريا فقد تمثل

بالتعاون العسكري الأمني الذي اقتصر على تقديم الدعم اللوجستي للقوات السورية قبل عام 2011، ليتحول بعد ذلك إلى تعاون عملي على أرض الواقع، وهنا نلاحظ بأن انطلاق الاحتجاجات منتصف أذار 2011 في سوريا، واشتداد المواجهات المسلحة بين قوات النظام السوري وبين عناصر المعارضة المسلحة، دفعت روسيا إلى تزويد النظام السوري بالأسلحة والمعدات العسكرية بقيمة (960) مليون دولار، شملت صفقات بيع أسلحة ومعدات ثقيلة وأنظمة صواريخ وطائرات من طراز (YAK-130S)[40].وقد تمثل الدعم العسكري والأمني الروسي اللوجستي لسوريا خلال أزمتها من خلال ارسال المستشارين الأمنيين لمساعدة القوات النظامية السورية في إدارة المعارك على الأرض، وارسالها المدربين المتخصصين في مجال مكافحة الارهاب واتقان أساليب حرب المدن، فضلاً عن تزويد سوريا بأجهزة استخبارية وأمنية تكشف تحركات الإرهابيين واعدادهم[41].ان الخطوة الأهم في الدعم اللوجستي العسكري والأمني للنظام السوري خلال الأزمة السورية هو أرسال روسيا لقوات عسكرية ومعدات إلى سوريا وبالتحديد إلى مطار حميميم العسكري ليكون بمثابة قاعدة عسكرية روسية في ذلك المطار الذي يبعد (22) كم جنوب مدينة اللاذقية السورية الساحلية، والعمل على توسيع مدارج المطار وتأهيله لاستقبال طائرات شحن كبيرة، وتجهيزه بمساكن متنقلة لإقامة الجنود[42].أما ثالث اشكال التوجهات العسكرية الروسية تجاه سوريا فيتمثل بتوقيع الاتفاقيات بين البلدين بخصوص تواجد القواعد البحرية والجوية الروسية في الأراضي السورية ولمدة زمنية غير محددة في إطار التعاون العسكري بينهما الذي يعود إلى أيام الاتحاد السوفيتي السابق حين وقع الطرفان عام 1963 على اتفاق يجعل(ميناء طرطوس) السوري على البحر المتوسط مركزاً للدعم المادي والتقني للاسطول البحري السوفيتي، والذي تبعته اتفاقية عام 1971 بخصوص أقامة قاعدة عسكرية بحرية في تلك المدينة الساحلية لتكون مركزاً دائماً للأسطول البحري السوفيتي–الروسي[43].ومع تولي (فلاديمير بوتين) الرئاسة في روسيا عام 2000 تم اعادة التأكيد على أهمية الوجود العسكري الروسي في البحر المتوسط، وتم وضع الخطط اللازمة لتطوير القاعدة البحرية في (ميناء طرطوس السوري)، ليتم استقبال

القطع البحرية العسكرية الروسية بصورة دورية بين فترة وأخرى، ومع اندلا ع الأزمة السورية عام 2011 شهدت القاعدة البحرية في ذلك الميناء سلسلة مناورات ضخمة بالذخيرة الحية بداية أيلول 2015 أمام الساحل السوري[44].وفي تطور لاحق للتعاون الأمني ومكملاً للتدخل العسكري الروسي في سوريا، أعلنت روسيا في 3 تشرين الأول 2015، عن بدء العمل بتحالف رباعي* يضم بالاضافة اليها كل من سوريا والعراق وايران، يكون مقره في العاصمة العراقية بغداد، والذي أثبتت الأيام اللاحقة نجاح العمليات العسكرية الروسية وبالاشتراك مع القوات النظامية السورية من تحقيق تقدم ملحوظ في غرب وشمال غرب سوريا ومن ثمَّ فأن هذه الأشكال الثلاثة للتوجهات العسكرية–الأمنية الروسية تجاه سوريا تفسر مدى متانة وأهمية العلاقات والروابط العسكرية بين البلدين، وبما يخدم مصلحة الطرفين.

المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا

عند صياغة أي دولة لسياستها تجاه الدول الأخرى، فأن هناك جملة متغيرات مؤثرة في هذه السياسة، والتي يمكن تبويبها في إطار المتغيرات الداخلية، والخارجية التي تؤثر بمجموعها في مدركات صانع القرار، وتدفع بالضرورة إلى توجيه السلوك السياسي الخارجي للدولة بالاتجاه الذي تحدده هذه المتغيرات.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة، فسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : المتغيرات الداخلية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا.

المطلب الثاني : المتغيرات الخارجية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا.

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا

تلعب المتغيرات الداخلية دوراً كبيراً ومؤثراً في صياغة السياسة الخارجية الروسية على الرغم من اختلاف الآراء حول حجم هذا التأثير ومداه، إلا أن هذه المتغيرات يبقى لها أثرها في توجهات صانع القرار السياسي الروسي، ويمكن تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاثة أصناف وهي :

أولاً : المتغير الجغرافي :

يعد الموقع الجغرافي أحد العوامل المادية المؤثرة في السياسة الخارجية وفي تكييف سياسة البلد الخارجية وأحد العوامل المؤثرة في سلوك صانعي القرار[45].وبذلك أصبح الموقع الجغرافي عنصراً مهماً ومؤثراً في قوة الدولة، فالموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة على خريطة العالم ونوعية موقعها سواء أكانت برية أم بحرية تؤثر في توجهاتها في السياسة الخارجية[46].وبقدر تعلق الموضوع بموقع روسيا الجغرافي، فأن روسيا تقع في منطقة قلب اليابسة في العالم القديم[47]، أي موقع قاري لكل ما يحمله من مميزات أو أسباب للقوة أو الضعف، إلا أنه بالوقت نفسه ليس بالموقع المثالي لها، لأنه موقع محروم من التأثير للبحار والموانئ الجيدة التي تطل على البحار الدافئة[48]. ولهذا فهي تهدف في سياستها دائماً إلى ايجاد منافذ على البحار الدافئة في البحر المتوسط والمحيط الهندي لعدم صلاحية سواحلها الشمالية للملاحة إذ تتجمد في الشتاء، وتبعد كثيراً عن التجمعات السكانية في العالم[49].على الرغم من افتقار (روسيا) إلى موقع جغرافي مهم على الممرات البحرية العالمية الكبرى، إلا أنها تتمتع بمساحة شاسعة من سطح الكرة الأرضية تقدر بـ(17.075.200كم 2)، وهي مساحة تكاد أن تعادل ضعف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وسبعة أضعاف دول الاتحاد الأوربي[50].إن مساحة (روسيا) اعطت قوة وتأثير في سياستها الخارجية على النحو الآتي:

1- سيطرتها على العديد من المصادر الاقتصادية المتنوعة (التنوع المناخي والزراعي) وتطور صناعتها لامتلاكها مصادر معدنية متنوعة[51].

2- عملت المساحة الشاسعة على زيادة قوة الدولة الروسية من ناحية الاستراتيجية العسكرية (بعد استراتيجي، عمق عسكري، حرية المناورة) وبالتالي ضمان النصر في نهاية الحرب[52].

3- تحقيق الأمن القومي الروسي (أي نقل المراكز الصناعية والسياسية والعسكرية) إلى أطراف المدن لتقليل خسائرها خلال الحروب[53].

إن روسيا الاتحادية وبعد تقليص حدودها الجغرافية، وخسارة أقاليم شكلت دولاً كانت في الماضي ضمن الحدود السياسية للاتحاد السوفيتي السابق، اصبحت دول الجوار القريب تمثل اليوم مصدراً للقلق الأمني، ومن ثم فإن روسيا الاتحادية تعد الاضطراب الأمني في دول الجوار القريب أو دول الاتحاد السوفيتي السابق تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي[54].وفي ضوء ما تقدم، يتضح لنا أن المتغير الجغرافي يعد متغير أساسياً لا يمكن أن يغفله صانع القرار السياسي الخارجي الروسي في توجهاته حيال سوريا ومنطقة الشرق الأوسط ذات المياه الدافئة.

ثانياً: المتغير الاقتصادي :

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بمدى قوة اقتصادها وفاعليته، حيث إن القاعدة الاقتصادية للدولة تلعب دوراً كبيراً في تحديد حركة الدولة في محيطها الاقليمي والدولي، وبالحديث عن الاقتصاد الروسي، فإنه وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي ورثت (روسيا الاتحادية) مؤسسات تعاني من ضعف الانتاجية والفساد والتضخم والعجز المالي، فضلاً عن الديون المترتبة على روسيا بسبب فشل السياسات السوفيتية السابقة (البروسترويكا – المصارحة – المكاشفة (الغلاسنون)، والتي أوصلت الديون الروسية الاجمالية حتى عام 2000 ما يقارب (175) مليار دولار[55].وبعد تولي الرئيس الروسي الحالي (فلاديمير بوتين) الحكم عام 2000 تم اتخاذ جملة اجراءات اصلاحية شاملة في محاولة لاستعادة جزء من المكانة الدولية للاتحاد السوفيتي السابق واعادة هيبة الدولة الروسية واصلاح اقتصادها وهيكلته، وكان من بين تلك الاجراءات التي اتخذها الرئيس (بوتين) في مجال اعادة الثقة بالاقتصاد الروسي النقاط الاتية[56]:

1- وضع البرامج الاقتصادية الكفيلة بأنعاش الاقتصاد الروسي مثل تخفيض الرسوم والضرائب لدى متوسطي وصغار رجال الأعمال.

2- تطبيق اجراءات صارمة لمكافحة الفساد من خلال تشريع قوانين تضبط العلاقة بين موظفي الدولة ورجال الاعمال.

3- اعتماد برامج تتعلق بالجانب الاجتماعي من أجل طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة بأن هناك قوانين تدعم نشاط الحكومة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

4- توجيه الدعوة للمستثمرين الدوليين والتعامل معهم بوصفهم شركاء مهمين، خاصة في مجال النفط مثل شركتي (Exon Mobile) و (British Ptrolum) النفطيتين.

5- دمج شركات القطاع الخاص العاملة في مجال (الدفاع) لتحويلها إلى ملكية تسيطر عليها الدولة.

إلى جانب تلك الاجراءات الداخلية التي اتخذها (بوتين) لإعادة بناء الاقتصاد الروسي، كان هناك عامل خارجي مهم ساعده في ذلك وهو (الارتفاع في اسعار الطاقة عالمياً–النفط والغاز) بعد الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، بحيث اصبح هناك ازدياد في الطلب العالمي على مصادر الطاقة خاصة داخل الدول الصناعية منها.أما عن مؤشرات النمو الاقتصادي الروسي بعد عام 2000 (وصول بوتين للحكم) فأن المؤشرات ايجابية، بحيث نما الاقتصاد الروسي خلال المدة (2000–2008) بمعدل (7%) سنوياً، و عاد ارتفاعه عام 2010 بمقدار (4.5%) سنوياً بعد انخفاضه عام 2009 الذي وصل بمقدار سالب(7.8) بسبب الأزمة المالية العالمية التي ضربت اقتصاديات دول العالم المختلفة، ومنها الاقتصاد الروسي[57].ومن جانب آخر، سعت روسيا إلى الدخول في عدد من المنظمات الاقليمية والدولية، من أجل دعم مكانتها الاقتصادية، مثل انضمامها إلى مجموعة الدول الثمان (G8)، ومنظمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، وانضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) [58].أما فيما يتعلق بتأثير العامل الاقتصادي بالتوجه الروسي تجاه دول المشرق العربي وبالتحديد (سوريا)، فان روسيا ومنذ عام 200،

اخذت تستخدم الاقتصاد كبوصلة لتوجهاتها نحو دول العالم، وأن دول المنطقة لا تخلو من الفرص الاستثمارية التي تسعى روسيا لتحقيقها ، وإن اختلفت من بلد إلى أخر.وبقدر تعلق الأمر بسوريا، فإنها تعد أحد شركاء روسيا التجاريين والاقتصاديين في المنطقة العربية، فالمشاريع الروسية التي جرى تنفيذها في سوريا في العقد الأول من القرن الحالي بلغ حجمها (19.4) مليار دولار، وتم الاتفاق على زيادة حجم التبادل الثنائي بينهما عام 2011، لكن الاحداث التي شهدتها سوريا أدت إلى تراجع التبادل بينهما[59].

ثالثاً : المتغير العسكري :

يقصد بالمتغير العسكري، مدى قدرة وقابلية الدولة على استعمال قوتها العسكرية، أو التلويح باستعمالها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية[60].وبالحديث عن روسيا ومدى تأثير المتغير العسكري في سياستها الخارجية، يمكن القول إن المؤسسة العسكرية الروسية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفيتي السابق، قد تعرضت إلى الكثير من النكبات والنكسات الصعبة، حيث أن الظروف الاقتصادية الصعبة وافلاس الخزينة المركزية، سببت انخفاض الميزانية الخاصة بالمؤسسة العسكرية بنحو الثلثين، وانكماش عدد الجيش الروسي من (3) ملايين عنصر إلى (1.247) مليون عنصر، لعدم القدرة على دفع رواتب الجيش[61].يضاف إلى تلك النكبات، تعرض الجيش الروسي خلال حرب الشيشان الأولى (1994–1996) والثانية (1999–2004) لهزيمة أدت إلى فقدان قيمة وهيبة المؤسسة العسكرية الروسية[62]، يضاف إلى ذلك قيام الحرب (الروسية–الجورجية) في آب 2008، وبالرغم من النصر الذي حققته روسيا على القوات الجورجية، إلا أن الحرب كشفت عن الخلل الكبير الذي تعاني منه المعدات والأسلحة الروسية المتهالكة، وافتقارها إلى التقنية والتكنولوجية العسكرية الحديثة، كما أنها كشفت عن الخلل في بنية وهيكلية المؤسسة العسكرية وعن الخلل في تجهيز وتدريب الجنود[63].بالمقابل بدأت خطوات الاصلاح والتحديث في المؤسسة

العسكرية الروسية عام(2008) فترة رئاسة (ديميتري ميدفيدف) الذي أعلن عند بدأ عملية التحديث الشاملة في عام 2011 والتي تستمر لمدة (9) سنوات لتنتهي بحلول عام 2020[64].

وفي شباط 2010 صادق الرئيس الروسي آنذاك (ميدفيدف) على العقيدة العسكرية المعدلة عام 2004*، إضافة إلى بعض المبادئ لعقيدة عام 2000 فترة حكم الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)[65].

أما عن دور المتغير العسكري في التوجهات الروسية أزاء منطقة المشرق العربي وبالتحديد (سوريا) موضوع دراستنا، فأن هذا الدور يمكن التطرق إليه من خلال عدد من الجوانب، منها جانب مبيعات الأسلحة الروسية لدول المشرق العربي خاصة وانها تمر بحالة عدم الاستقرار الداخلي وحالة حرب مع الارهاب، الأمر الذي يجعل هذه الدول بحاجة إلى الأسلحة وبالذات ظروف كل من (العراق وسوريا)، والتي اعتمدت فيما سبق على الاتحاد السوفيتي السابق في الحصول على الأسلحة والمعدات، ومع وصول الرئيس (بوتين) إلى السلطة في روسيا واتباعه اسلوب المرونة في التعامل مع الدول الحليفة والصديقة، وهنا نذكر تنازل روسيا عن (73%) من ديونها المترتبة على سوريا عام 2005 على أثر زيارة الرئيس السوري (بشار الأسد) إلى موسكو، مقابل السماح لها بأن يكون لها قواعد بحرية في مينائي طرطوس واللاذقية السوريين[66].إن مرونة التعامل الروسي مع دول المشرق العربي (سوريا) ساهمت في عودتها لسوق السلاح، ومن ثمَّ جعل سياسة روسيا مقبولة لدى دول منطقة المشرق العربي، بهدف ايجاد موطئ قدم لها مع دول المنطقة التي تعتبر منطقة نفوذ غربية، وبالشكل الذي يجعلها تملك نفوذاً وأن كان بسيطاً، ولكنه من المحتمل ان يكون قابل للزيادة مستقبلاً[67].ومن الجوانب الأخرى للمتغير العسكري في التوجه الاستراتيجي الروسي تجاه سوريا ودول المشرق العربي، هو عملية إعادة تأسيس وجود عسكري روسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهنا إشارة إلى التواجد الروسي في ميناء طرطوس منذ عام 2006 بحجة تطوير محطات الخدمة البحرية السابقة في ذلك الميناء الذي يرون فيه المسؤولين الروس بوابة استراتيجية للبحرية الروسية بأتجاه البحر المتوسط وكذلك

في أماكن بحرية أخرى كالمحيط الأطلسي والبحر الأحمر والقرن الافريقي، ولموازنة التواجد والنشاط البحري الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط[68].

خلاصة القول أن المتغير العسكري في التوجه الروسي تجاه المشرق العربي (سوريا) يتمثل في قسمه الأكبر تسويق الأسلحة والمعدات لهذه الدول، من أجل لعب دور مميز على الصعيد العسكري البحري في المنطقة، ذلك أن سوريا هي من الدول الرئيسة المستوردة للسلاح الروسي، وعلى روسيا أن تحافظ وتعمل على تعزيز علاقاتها مع دول المنطقة (المشرق العربي)، وبما يحقق أهدافها ومصالحها بالدرجة الأولى من جهة ومصالح دول المنطقة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة في التوجه الاستراتيجي الروسي حيال سوريا

المتغيرات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة، هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للدولة، أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع دولة أخرى[69].ونظراً لأهمية منطقة المشرق العربي، من حيث الموقع الجغرافي وما تحويه من موارد، وأهمية في السياسة الدولية، فإن عدداً من الدول الاقليمية والعالمية تسعى إلى أن يكون لها نوعاً من النفوذ أو التأثير أو السيطرة داخل هذه المنطقة يخدم مصالحها.

انطلاقاً من ذلك، فإن التوجهات الروسية تجاه منطقة المشرق العربي (سوريا) تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقليمية والدولية، نظراً لوجود مصالح لدول أخرى ذات نفوذ – وأن كان متبايناً؛ ولفهم المتغيرات الخارجية المؤثرة في التوجهات الروسية حيال (سوريا)؛ سيتم التطرق إلى تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل، لكونها تمتلك تأثير واضح، سنوضحها على النحو الاتي:

أولاً : المتغير الأمريكي :–

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقطب دولي مهيمن على السياسة العالمية، عبر انتشار

قواتها العسكرية حول العالم بما يخدم مصالحها ويجعلها تتحكم في مجريات الاحداث السياسية على الساحة العالمية، ومنها احداث منطقة المشرق العربي، التي تحظى بأهمية كبيرة لدى الولايات المتحدة، لوجود جملة مصالح يمكن اجمالها بـ[70]:

1- مصالح امنية تتعلق بمكافحة الارهاب.

2- مصالح اقتصادية تتعلق بضمان حصولها على النفط.

3- الحفاظ على الانظمة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية.

4- الحفاظ على أمن إسرائيل.

5- تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن تنفيذ سياساتها اتجاه المنطقة.

وفي ضوء تلك المصالح الأمريكية فانها ترفض أي دور لأي دولة أو قوى أخرى في المشرق العربي ما لم يتفق مع مصالحها، وعليه فأن التوجهات الروسية حيال منطقة المشرق العربي (سوريا) سوف تتصادم مع المصالح الأمريكية، مما يجعلنا نقدم نظرة سريعة لطبيعة العلاقات بين الجانبين، تلك التي تراوحت بين الانفراج والتفاهم حيناً وبالتوتر أحياناً أخرى.وخلال العقد الأول من القرن الحالي (الحادي والعشرين) تميزت العلاقات الأمريكية–الروسية بتأرجح واضح بين التفاهم الذي بدا ستراتيجياً في القليل من الحالات، والتناقض الكبير في كثير من الحالات الأخرى، على مستوى التفاهم المشترك بين الجانبين فأن الأمر يتعلق بتقديم روسيا دعمها للولايات المتحدة في محاربة الارهاب لا سيما في حربها على افغانستان عام 2001[71]. وإن الموقف الروسي هذا لم يكن الهدف منه أحداث تقارب مع الولايات المتحدة فقط، بقدر تعلق الأمر باستغلال محاربة الإرهاب من أجل القضاء على الحركات الانفصالية في الشيشان دون أن توجه لها انتقادات من الغرب وامريكا بخصوص سلوكيات روسيا مع الحركات الانفصالية تلك.أما عن مستوى الاختلاف والتناقض في العلاقات الأمريكية الروسية بشان عدد من القضايا الدولية التي سببت توتر العلاقات بين الجانبين أهمها:

1- الاستياء الروسي من تشجيع أمريكا للثورات الملونة داخل الأنظمة الموالية لروسيا التي تعدها روسيا دول ضمن مجالها الحيوي[72].

2- رفض روسيا عامي (2002-2003) منح امريكا حق استعمال القوة ضد العراق داخل مجلس الأمن.

3- التباين الواضح في وجهات النظر بين الجانبين فيما يخص كوريا الشمالية وإيران بخصوص الملف النووي في كلا البلدين (من حيث استعمال القوة أو فرض العقوبات).

4- محاولة أمريكا نصب دفاعات ومنظومات مضادة للصواريخ البالستية في بعض دول أوربا الشرقية، الأمر الذي عدته روسيا تهديداً لأمنها القومي[73].

5- قيام الحرب الروسية-الجورجية عام 2008، واحتلال روسيا لأجزاء من الأراضي الجورجية، الأمر الذي أعدته أمريكا بمثابة ضربة قاصمة للنظام الجورجي الموالي لها[74].

وكان لقيام ثورات الربيع العربي أثرها في رسم مسار العلاقات الروسية-الأمريكية، وكان للأزمة في سوريا الدور الأكبر في ذلك، نظراً لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين، ثم جاءت الأزمة الاوكرانية في بدايات عام 2014 وضم روسيا للقرم لتزيد هذه العلاقات تعقيداً، والتي أثرت على ايقاف التعاون بين روسيا والغرب ولاسيما امريكا في عدد من القضايا. وبقدر تعلق الأمر بدور المتغير الأمريكي في التوجهات الروسية حيال سوريا، فأن الولايات المتحدة ومن أجل تحقيق مصالحها في منطقة المشرق العربي قد عمدت إلى تطبيق سياسات ومشاريع تخدم مصالحها دون الاكتراث لمصالح القوى الأخرى. ومن بين المشاريع الأمريكية في المنطقة العربية مشروع ((الشرق الأوسط الكبير)) الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الابن) عام 2004 بهدف البدء بالتغيير والاصلاح في منطقة الشرق الأوسط، وكانت دول المشرق العربي هي من الدول الرئيسة المشمولة بهذا المشروع[75]. كما أن الولايات المتحدة استطاعت ومن خلال نفوذها أن تقف كمعرقل أمام السياسة الروسية تجاه كل دولة من دول المشرق العربي، وبقدر تعلق الأمر (بسوريا) التي تعد الحليف الرئيس لروسيا وأحد الدول المعارضة للولايات المتحدة في المشرق العربي، فقد سعت الإدارة الأمريكية ومنذ مدة طويلة إلى العمل على أضعاف هذا النظام، ومارست في سبيل ذلك

ضغوطاً دولية كثيرة واتبعت سياسات فرضت عليه من خلالها عزلة دولية، نتيجة معارضته لها وتهديده لأمن إسرائيل، وأنه مع مرور الزمن سيصبح البوابة لزيادة النفوذ الروسي في المنطقة. ومع اندلاع الأزمة السورية عام 2011 والدعم الروسي القوي للنظام السوري، مقابل الرغبة الأمريكية بأسقاط هذا النظام، أصبح الصراع في سوريا يمثل صراع أرادة بين الولايات المتحدة الساعية إلى تغيير النظام، وروسيا التي تعمل على بقائه ودعمه بالأسلحة والمعدات والخبراء العسكريين في عملياته العسكرية، على اعتبار أن سقوط النظام السوري يمثل ضربة موجعة التي ستوجه لروسيا والتي ستفقدها القسم الأكبر من نفوذها في المشرق العربي.ومن أجل اضعاف الدعم الروسي لسوريا، عمدت الولايات المتحدة على إثارة أو استغلال الأحداث في أوكرانيا عام 2014، من أجل المساومة والتفاوض بين الجانبين، على اعتبار أن أوكرانيا هي العمق الاستراتيجي لروسيا في أوربا، وان الولايات المتحدة سوف تقدم تعهد (امريكي–أوربي) بحل المسألة الاوكرانية مقابل ايقاف روسيا دعمها للنظام السوري، وبذلك سيتم تحييد الدور الروسي في سوريا من جهة، واسقاط النظام السوري عبر البوابة الاوكرانية من جهة أخرى[76].وعلى الرغم من هذا التقاطع في السياسات بين روسيا والولايات المتحدة، إلا إن ذلك لم يمنع من العمل سوية في بعض جوانب الأزمة السورية، ومن هنا تعاون البلدين من أجل نزع أسلحة النظام السوري الكيمياوية، لذا فإن السياسة الأمريكية تجاه سوريا أثرت وستؤثر في التوجهات الروسية بطريقة أو بأخرى، من أجل منع سوريا أن تكون موطأ قدم للنفوذ الروسي في المنطقة.

ثانياً : المتغير التركي :

تعد تركيا من الدول الاقليمية ذات التأثير في الشؤون السياسية والاقتصادية في منطقة المشرق العربي، نظراً لإمكانياتها التي تمتلكها والذي أهلها للعب هذا الدور[77].أما ما يخص دور المتغير التركي في التوجهات الروسية حيال (سوريا)، يمكن القول أن هذا الدور كان متماشياً وداعماً للتوجهات الروسية، إنطلاقاً من الادراك الروسي بأن توثيق التعاون مع تركيا يسهم في دعم الدور الروسي في منطقة المشرق العربي، كون (تركيا)

الجسر الواصل بين الشرق والغرب[78].ومع بدء التظاهرات المطالبة بالإصلاح في سوريا في أذار 2011، ومن ثم تحولها إلى أزمة وصراع داخلي مسلح، بدأ المتغير التركي يؤثر في السياسة الروسية تجاه دول المشرق العربي، نظراً للامتدادات اللاحقة لهذه الأزمة على بقية دول المشرق العربي، وأن الدور التركي في الأزمة تمثل بدعم المعارضة السورية من خلال السماح لها بعقد مؤتمراتها في تركيا، واحتضانها للقيادات العسكرية المنشقة عن الجيش السوري[79].إن تلك السياسات والمواقف التركية تجاه سوريا تتعارض مع التوجهات الروسية التي تساند وبشدة النظام السوري وتعارض العمل على اسقاطه، لأن ذلك يعني فقدان روسيا لحليفها الاستراتيجي في المشرق العربي، وبالتالي فقدان النفوذ والتأثير الذي تمتلكه، وتعده كنوع من إعادة حضورها السياسي على الساحة الدولية. لذا فأن المتغير التركي في التوجهات الروسية تجاه دول المشرق العربي (سوريا) يكاد ينحصر بالأزمة السورية، لكون الصراع في سوريا اصبح صراع ارادات بين الدول الكبرى، وأن من يحسم الصراع لصالحه سيكون له حضوراً كبيراً في قضايا دولية أخرى.

ثالثاً : المتغير الإسرائيلي :

تعد إسرائيل من الدول المؤثرة في منطقة المشرق العربي، لكونها دولة ديمقراطية وذات اقتصاد مستقر وقدرات عسكرية متطورة، وتحظى بدعم الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى ولاسيما الأوربية منها، وأنها استطاعت أن تقيم علاقات مع بعض الدول العربية كالأردن ومصر والمغرب وموريتانيا.

هدف إسرائيل في المنطقة العربية هو اتباع جميع الوسائل والأساليب من أجل اضعاف الدول العربية، ولاسيما تلك التي تبنت الدفاع عن القضية الفلسطينية كالعراق وسوريا، مسخرة نفوذها في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والدول الغربية من أجل أن يبقى ميزان القوى لصالحها في المنطقة[80].

وانطلاقاً من ذلك عملت إسرائيل على التأثير في السياسة الروسية تجاه دول المشرق العربي بشكل يخدم مصالحها وأهدافها، مستغلة في ذلك تقارب العلاقات

الإسرائيلية–الروسية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية من جهة، ومن خلال استغلال دوائر النفوذ الإسرائيلي المؤثرة على صناع القرار الروسي من ناحية أخرى[81].ولهذا استطاعت إسرائيل الضغط على روسا بشان صفقة صواريخ الـ(S-300) وصفقة طائرات الـ(Mig-31) المقاتلة[82]. والأسباب وراء هذا التجميد هو أن روسيا تمسك بالعصا من الوسط في مجال الموازنة بين مبيعاتها من الأسلحة لسوريا وبين علاقاتها مع إسرائيل، ففي الوقت الذي باعت فيه روسيا وبكميات قليلة بعض الصواريخ المضادة للطائرات من نوع (SAM)، ومن أجل التخفيف من حدة المخاوف الإسرائيلية من هذه المبيعات لإدراك صناع القرار الروس أهمية العلاقات مع إسرائيل، حيث صرح مدير الاكاديمية الروسية للقضايا الجيو–سياسية (ايفانشوف) قائلاً : ((إن موسكو لدى تنفيذها أي تعاون عسكري مع حلفائها كسوريا وإيران، فأنها تأخذ بنظر الحسبان إسرائيل وأمنها، لأن روسيا تبقي عينها على إسرائيل لوجود نحو مليون شخص ناطقين باللغة الروسية تحاول موسكو الاستفادة منهم ومن خبراتهم..)) [83]. وهناك أسباب أخرى لخضوع روسيا للضغوط الإسرائيلية، هو حجم التجارة الروسية–الإسرائيلية الذي يفوق بدرجة كبيرة حجم التجارة الروسية مع سوريا، فضلاً عن ضعف سوريا من توفير العملة الصعبة الذي يجعل من بيع الأسلحة لها أمراً مشكوكاً به من الناحية الاقتصادية[84].

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان إسرائيل تلعب دوراً في التوجهات الروسية حيال سوريا حيث تؤثر تلك التوجهات على الأمن القومي الاسرائيلي، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي القضايا التي تكون إسرائيل طرفاً فيها، ويبدو أن إسرائيل نجحت في التأثير بهذه التوجهات بما يحافظ على أمنها ومصالحها وتفوقها العسكري في المنطقة.وعليه؛ يمكن القول بأن التوجهات الاستراتيجية الروسية حيال سوريا، خضعت لعدد من المتغيرات (الداخلية والخارجية) التي أدت دوراً مؤثراً في هذه التوجهات، فقد سخرت (روسيا) المتغيرات الداخلية من امكانيات (جغرافية واقتصادية وعسكرية) بما يسهم في تسريع الانفتاح الروسي على المشرق العربي (سوريا)، ولكن هذا الانفتاح

واجهته متغيرات خارجية تمثلت بتطابق مصالح وسياسات بعض الدول الاقليمية والدولية مع هذا الانفتاح في بعض الاحيان، وبتقاطعها في احيان أخرى.

المبحث الثالث: المدرك الاستراتيجي الروسي ومستقبل الأزمة السورية (سيناريوهات محتملة)

لا شك إن استمرار الأزمة السورية وتعقد مشاهدها، انتج واقعاً جيوستراتيجياً معقداً في المنطقة العربية، برر احتدام التنافس الدولي بين روسيا والولايات المتحدة من جهة والتنافس الاقليمي بين تركيا وإيران من جهة ثانية، وقد ساهمت المرونة في النظام الدولي في اكتساب الاطراف الاقليمية الشرق أوسطية ادواراً أكثر فعالية، حتى بدأ للمتطلع أن أي قراءة مستقبلية للأزمة السورية مرتبط مباشرة بمستقبل التوازنات الاقليمية وادائها الاستراتيجي ومعاملات التبادل السلوكية حيال الاحداث. وفي خضم تلك المعطيات يبرز دور المدرك الاستراتيجي الروسي حيال سوريا وازمتها، كون روسيا حليفاً اثبتت احداث الأزمة حيويته ودوره في رسم مستقبل سوريا مكانة ونظاماً[85].وهناك من يرى بأن أطالة أمد الصراع الداخلي في سوريا زاد احتمالية أن يتحرك إلى صراع خارجي تتورط فيه دول الجوار أكثر فأكثر، أي أن الأزمة السورية أخذت تعبر الحدود وتُصَدِر الصراع خارج حدود سوريا، كما حدث مع تصارع السنة والعلويين في شوارع طرابلس اللبنانية[86].وإذا ما حاولنا تحديد رؤية متقدمة لنهاية الأزمة السورية، فإننا نصطدم بسيناريوهات متعددة، تمثل مخارج لإدارة الأزمة منها:

السيناريو الأول (تغيير النظام) : هذا السيناريو يستلزم كنتيجة حصول تفكك في بنية النظام السياسية والامنية والاقتصادية، كما حدث في تونس ومصر، وهو ما لم يحدث لحد هذه اللحظة، حيث البنية السياسية والاقتصادية ما تزال متماسكة نسبياً بفعل الدعم الروسي والايراني الذي يتلقاه النظام السوري، إما عن البنية العسكرية(الأمنية) فعلى الرغم من الخلل الذي شهدته هذه البنية،إلا أن الجيش العربي السوري ما زال صامداً[87]. وهكذا بدا صمود النظام متجاوزاً لرؤيته كشأن داخلي فقط،وهنا نذكر فائدة مثلث التحالف (الروسي–السوري–الايراني) خلال سني الأزمة في هذا الصمود،

لاسيما وأن سوريا الحليف الأول لإيران، وأن الأخيرة تحظى باهتمام (روسيا الاتحادية) على المستوى السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، والأهم أن روسيا الاتحادية تستعمل إيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها مع الولايات المتحدة، ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي، إذ إن القضية السورية تعد بمثابة المدخل الرئيس للوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية واعادة الاعتبار للدور الروسي المتعاظم في العلاقات الدولية.

أما بخصوص تغيير النظام السوري، فأن الموقف الروسي منذ بداية الأزمة ضد التدخل العسكري الخارجي لتغيير النظام كما حصل في حالة ليبيا، وقد عبر عن ذلك الرئيس الروسي (بوتين) في سلسلة المقالات التي كتبها في الصحف الروسية قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2012 التي انتهت بفوزه[88].

والملاحظ على الموقف الروسي من دعم النظام السوري ورفض تغييره أن هناك جملة اسباب وراء ذلك الموقف وهي[89]:

1- امتلاك سوريا أخر قاعدة بحرية لروسيا الاتحادية خارج جمهورية الاتحاد السوفيتي السابق.

2- هناك مخاوف من أن تغيير النظام السياسي في سوريا يحقق مكاسب للولايات المتحدة على حساب روسيا الاتحادية.

3- أن سوريا أفضل بيئة لتحريك الاقتصاد الروسي والتبادل التجاري في كافة المجالات.

4- تخوف روسيا من صعود التيارات الاسلامية المتشددة للحكم في سوريا في حالة تغيير النظام السوري.

هذه العوامل ساعدت ودفعت روسيا الاتحادية لتكون جنباً إلى جنب مع النظام السوري ودعمه للوقوف بوجه التغيير، فمن مصلحتها أن يبقى النظام لأطول مدة ممكنة.

أما السيناريو الثاني:(الحل السياسي) : يفترض هذا السيناريو انتزاع السلطة من النظام السياسي (بشار الأسد) بصورة تدريجية، بما في ذلك التحكم في الاجهزة الأمنية

والقوات العسكرية، ويؤدي إلى انتخابات تحت اشراف دولي ستكون نتيجتها الاكيدة فوز المعارضة.

إن هذا السيناريو هو الاسلوب الذي تفضله كل من الولايات المتحدة ودول حلف المشال الاطلسي على غرار (النموذج اليمني)، وأن الغرب وامريكا يقدمون هذا الاسلوب بعيداً عن اسلوب الحرب العسكرية على غرار حربي افغانستان والعراق[90].أما عن الموقف الروسي من هذا الاسلوب كسيناريو مستقبلي للازمة السورية، فانها مع تطور الاحداث في سوريا وجدت في هذا الاسلوب الحل الأمثل ورافضة في الوقت ذاته أي تدخل دولي في سوريا، وهنا رحبت روسيا بجهود الجامعة العربية عبر ارسال بعثة مراقبين عرب للوقوف على حقيقة الاحداث والذهاب نحو تسوية الأزمة سلمياً[91].

إن سيناريو (الحل السياسي) للأزمة السورية تقف أمامه جملة ايضاحات كابحة لمشهد التسوية، لا يمكن التهرب منها وأنها حاضرة في الوعي السياسي، نظراً لمدلولات هذه الايضاحات وتاثيراتها على مشهد التسوية، ومنها :

1- أن (روسيا) تهدف من خلال طرح نفسها وسيط لاجراء الحوار ما بين النظام والمعارضة، إلى تعزيز مواقفها السياسية أكثر من العمل على ايجاد حل واقعي للوضع المأزوم[92].

2- غياب الرؤية السياسية لوضع حل ناجع، وانحسار التاثير الروسي والايراني على مجريات الأحداث في سوريا وعدم قابلية البنية الداخلية الولوج في مناخ (حل ضبابي) لا يضمن لها مكاسب تذكر[93].

3- المعادلة الأمنية في سوريا تتسم بتداخل كبير بين مفهومي (الأمن الاقليمي) و (الأمن الدولي) وتتجاوز أهميتها الاستراتيجية حدود المنطقة العربية[94].

4- التعارض في غايات ومصالح الفاعليين الدوليين والاقليميين، مما أنعكس سلباً على استراتيجية المعالجة، بسبب تسارع الاحداث ودخول متغيرات طارئة، مما يؤكد عدم نضوج مناخ التقارب المرتهن بظروف ومعطيات اقليمية ودولية[95].

أما السيناريو الثالث (تقسيم سوريا) : هذا السيناريو يتوافق مع الاستراتيجية الأمريكية المعروفة لإعادة رسم خريطة المنطقة وتقسيم دول المنطقة إلى دويلات صغيرة متحاربة

ومضطربة، يقودها الصراع الطائفي لاستنزاف قدراتها البشرية والاقتصادية، وبقدر تعليق الموضوع بسوريا.

تشير الأحداث الجارية في سوريا إلى ظهور الهويات الفرعية والانقسام الطائفي والعرقي[96].

إن أية قراءة لمثل هذا المشهد، ستفرز الكثير من التداعيات الاقليمية السلبية على دول الجوار السوري (تركيا–لبنان–العراق)، فضلاً عن احتمال وقوع عمليات تهجير قسري للسكان، وربما مجازر، قد تصل لعملية تطهير عرقي في سبيل تحقيق وحدة طائفية في المنطقة كما حدث في البلقان[97].

إن ثمار مشهد (التقسيم) ستكون لا محالة في مصلحة امريكا وإسرائيل، لأن سوريا (موحدة) تمثل تهديداً استراتيجياً للنفوذ الغربي (الامريكي) ولإسرائيل في المنطقة، وادراكا لصعوبة ترويض سوريا منذ زمن طويل، فأنهم سيسعون إلى تقسيمها كحل دائم للمنطقة، يحفظ أمن إسرائيل ويرسخ الهيمنة الأمريكية[98].

ان الموقف الروسي من مشهد (التقسيم)، فأنه يمثل بداية النهاية للنفوذ الروسي في سوريا، إذ أن سقوط النظام السوري وتولي الحكم من لدن سلطة راديكالية اسلامية (سنية) تدعمها قطر والسعودية، سيفتح الباب امام ظهور القاعدة بشكل رسمي في الدول الغربية، لأن روسيا ترى في الثورات العربية أنها تمهد الطريق لوصول الإسلاميين إلى السلطة، وهذا سيحد من دخول (روسيا) إلى المنطقة وخاصة أنها عانت كثيراً في حربها على الارهاب والتطرف على يد الإسلاميين في شمال القوقاز[99]. وبذلك فهي تقف امام التدخل العسكري الدولي في سوريا، خوفاً من أن يستخدم ضدها مستقبلاً لاً .وبالتالي فأن روسيا ترفض سيناريو (التقسيم) وتؤكد دعهما لبقاء النظام السوري (بشار الأسد) لوجود جملة أهداف سوف نوضحها في المشهد التالي.

أما السيناريو الرابع والاخير فهو(بقاء النظام السوري) : أن هذا السيناريو يبين أن نتيجة الدعم الدولي والاقليمي القوي للنظام (بشار الأسد) والذي اسهم في تحقيق تقدم مستمر على الأرض، وتمكينه من القضاء على المعارضة بشقيها السياسي والعسكري، مما يؤدي في النهاية لحسم الأزمة السورية لصالح النظام السوري (بشار

الأسد) [100]. وأن بقاء النظام في السلطة محتفظاً بقوته يعد من أفضل السيناريوهات، لأنه يؤدي إلى الحد من نفوذ الجماعات الارهابية، ويعمل على حماية البلاد من الانزلاق في نفق مظلم يؤدي إلى تفتيت البلاد ويحولها إلى دويلات صغيرة[101].أما عن الموقف الروسي من هذه السيناريو (بقاء النظام السوري) فأن الدعم الروسي للنظام السوري منذ انطلاق الثورة منتصف آذار 2011 وحتى الوقت الحاضر يؤكد لنا رغبة روسيا في بقاء النظام، لوجود جملة اسباب وراء هذا الموقف من بقاء النظام وهي:

1- كبر حجم المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا، حيث قدرت الاستثمارات الروسية في سوريا قبل انطلاق الأزمة السورية بـ(20) مليار دولار.

2- متانة العلاقات ما بين البلدين التي تعود إلى أيام الاتحاد السوفيتي السابق[102].

3- خشية روسيا من فقدان حليفها الرئيس في المنطقة بعد أن فقدت شريكاً رئيساً في ليبيا.

4- أن تكرار التدخل الخارجي الدولي الذي حصل في ليبيا مع أحداث سوريا سوف يفتح الباب لتدخلات عسكرية غربية في المنطقة المحيطة من روسيا.

5- انتشار القواعد الروسية في سوريا (ميناء طرطوس واللاذقية) وأهمية ذلك التواجد سياسياً وعسكرياً.

6- ادراك روسيا بأن سوريا تعد حلقة وصل تربطها مع حركات مناوئة للولايات المتحدة مثل(حركة حماس الفلسطينية) و(حزب الله اللبناني) وامكانيتها من توظيف تلك الحركات كورقة ضغط ضد امريكا.

7- ترى روسيا بأن تغيير النظام السوري يعني تغيير النظام الايراني وبالتالي فقدان حلفائها الوحيدين في منطقة الشرق الأوسط والذي سوف يؤثر حتماً على دورها في المنطقة.

8- خشية روسيا من سقوط النظام السوري ووصول جماعات موالية للمعارضة السورية ذات اصول راديكالية اسلامية، تسبب زعزعة الاوضاع في الداخل الروسي أو مناطق النفوذ الروسية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.

9- ضمان احتكار تصديرالغاز الطبيعي لأوربا،حيث أن سقوط النظام السوري سوف يفسح المجال لدولة(قطر) لتصدير الغاز لاوربا كبديل عن الغاز الروسي الذي تستخدمه كورقة ضغط على أوربا[103].

10- إرسال رسالة للولايات المتحدة وحلفائها، بأن عصر الهيمنة الأمريكية قد انتهى، وأن الحضور الروسي على الساحة الدولية قد عاد كقوى عظمى.

وفي ضوء السيناريوهات الاربعة السابقة لمستقبل الأزمة السورية، نجد بأن سيناريو (بقاء النظام السوري) هو السيناريو الارجح للمدة المنظورة على الأقل، نتيجة الدعم المالي والعسكري واللوجستي المقدم من روسيا وإيران، لضمان مصالحهما في المنطقة، أيضاً التصريحات التي يدلي بها المسؤولون الدوليون ولاسيما الممثل الدائم للأمين العام للأمم المتحدة (دي ميستورا)، التي تبين ان بقاء النظام السوري شرط اساسي في المرحلة المقبلة، وأن التفاهم الروسي–الأمريكي حول السلاح الكيميائي يوضح أن هناك تفاهماً بين القوى الكبرى حول نهاية الأزمة السورية، وإعطاء دور أكبر لروسيا لحل أزمات الشرق الأوسط.

وعلى هذا الاساس يظهر (لروسيا) موقع مميز في مستقبل سوريا سواء برحيل (الأسد) أو بقائه، وذلك عن طريق الحفاظ على الأراضي السورية المسيطر عليها من لدن (بشار الأسد) بمساعدة روسيا وإيران.

الخاتمة :

لقد توصلنا مما سبق من بحث وتحليل؛ إلى الأفكار والاستنتاجات الاتية:

1- تشغل العلاقات الروسية–السورية مساحة مهمة في بانوراما العلاقات الروسية–العربية عموما، وأن روسيا تسعى في علاقاتها مع سوريا ترسيخ دورها في التحكم بمجريات الاحداث وقيام التغيير، وأن الموقف الروسي من الأزمة السورية منذ بداية الاحداث يعارض أي تدخل عسكري خارجي يسبب خلل باستقرار المنطقة.

2- تتميز الاستراتيجية الروسية حيال سوريا بأنها ذات سياسة ثابتة، وأنها محل اتفاق كبير بين مؤسسات صناعة القرار الاستراتيجي الروسي، على انها(سوريا) أحدى

البوابات التي يمكن من خلالها العودة إلى الساحة الدولية، كونها تقع في منطقة المشرق العربي التي هي جزء رئيسي من منطقة الشرق الأوسط، ذات التأثير الكبير في توازن القوى الدولية.

3- أن العامل الاستراتيجي هو الأساس في التوجه الروسي نحو سوريا، ذلك أن الأخيرة حليفاً استراتيجياً وموطئ قدم لروسيا في المنطقة العربية، نظراً لوجود القاعدة البحرية الروسية في ميناء اللاذقية بما يؤمن لها وجوداً عسكرياً متقدماً في المنطقة بما له من تأثير في التوازنات الدولية، وقد ازدادت هذه الأهمية مع اندلا ع الاحتجاجات في سوريا ومن ثم دخول روسيا على خط الأزمة السورية بشكل مباشر عبر نشر قواتها العسكرية على الأرض السورية والقيام بتنفيذ ضربات جوية، مما أعطى أهمية كبير للدور الروسي في المنطقة واثبات قدرته على موازنة الدور الأمريكي والدول المتحالفة معها.

4- لقد بدا للمتطلع إن أية قراءة لمستقبل الأزمة السورية مرتبط مباشرة بمستقبل التوازنات الاقليمية وادائها الاستراتيجي ومعاملات التبادل السلوكية حيال الاحداث، وضمن هذه المبادلة يبرز دور المدرك الاستراتيجي الروسي حيال سوريا وأزمتها، بوصف (روسيا) قطباً اثبتت احداث الأزمة حيويته في رسم مستقبل سوريا مكانةً ونظاماً.

5- أن الأزمة السورية عبرت عن وجود حالة ضبابية تتشابك فيها التوازنات الاقليمية وتتباين فيها المواقف الدولية، ففي الوقت الذي وقفت فيه (روسيا) مع النظام السوري (بشار الأسد) لأنه حليفها في المنطقة، تدخلت الولايات المتحدة إلى جانب المعارضة السورية، في محاولة لاسقاط النظام السوري، وكذلك الحال بالنسبة للتحالف الاوربي وقواه الفاعلة لاسيما (فرنسا وبريطانيا) اللتين كانتا ضد النظام السوري وأن الأزمة السورية هي جزء من بانروما التحديات التي تعج بها المنطقة (الربيع العربي).

6- تعد إيران حليفاً مهماً لروسيا، وأن من بين الاسباب التي تدفع روسيا للتدخل في الأزمة السورية هو تقوية النفوذ الايراني في سوريا، وما كان لروسيا في هذه الأزمة إلا ان توفر الغطاء الدولي لإيران لتعزيز نفوذها ليس في سوريا فحسب، وانما في منطقة الشرق الاوسط.

7- ابدت الأزمة السورية كجزء من تداعيات ما يسمى (الربيع العربي) نقطة الانعطاف في زيادة اختلال توازن القوى وتزايد العزلة الاقليمية على إسرائيل في ظل تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، وبعد خسارة إسرائيل علاقاتها مع تركيا ومن ثم مصر بعد سقوط نظام (حسني مبارك)، وصمود النظام السوري في مجابهته للأزمة، بحيث نجح الدور الروسي في ترسيخ مدركه الاستراتيجي الداعي للتمدد والهيمنة من بوابة سوريا بكل ما تحمله من مفاتيح التأثير والمساومة والمبادلة دون اسقاط الخيار الداعي إلى ان مستقبل سوريا، سيبقى معتمداً صيغة توافقية بين القوى الاقليمية الفاعلة في النظام الاقليمي وبين القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي.

Abstract

After the arrival of President Vladimir Putin to power in the Russian Federation in 2000, Russian-Syrian relations have witnessed a remarkable development at all levels. Russia has found in its relations a gate to control events in the Middle East region, Syria is the most important country in this region, which enjoys a distinct geographic location contributes to the return of the Russian role to the international arena, because the region has a significant influence in the balance of international forces.

That the strategic factor is the basis of the Russian orientation towards Syria, the latter is a strategic ally and a haven for Russia in the Arab region, in terms of the presence of the Russian naval base in the port of Latakia.

The Syrian crisis, which has an impact on the future of regional balances, reflects a misty situation in which international positions are intertwined between forces supporting the Syrian regime such as Russia, Iran and opposing forces of the Syrian regime such as America and the West. However, the events of modernity revealed the success of the Russian role in establishing the strategic awareness of expansion and hegemony In the region, but the future of Syria will remain dependent on a compromise formula between the regional powers active in the regional system and the major powers in the international system.

المصادر و الهوامش

[1] أبو الفضل جمال الدين : لسان العرب، دار المعارف، المجلد السادس، القاهرة، بلا، ص 4250.

[2] سورة الكهف، آية 84 .

[3] محمد علي الصابوني : صفوة التفاسير، ج 2، دار احياء التراث العربي، بيروت، 2002، ص 178.

[4] صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي (أسسه وابعاده)، جامعة بغداد–بغداد، 1990، ص 156–157.

[5] مروان سالم علي : مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة (العراق أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2010، ص 10.

[6] معمر منعم صاحي العمار : الدولة واستراتيجية أدامت التغيير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2014، ص 20.

[7] New Webster is, Dictionary and the Srurus, U. S. A, Lexicon Publication, 1993, P.862.

[8] سارة شكر أحمد : مكانة العراق في المدرك الاستراتيجي البريطاني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2011، ص 7 .

[9] تيري . دي. ديبل : استراتيجية الشؤون الخارجية، ط 1، ترجمة : وليد شحادة، دار الكتاب العربي–بيروت، 2009، ص 46.

[10] محمد بن ابي بكر : مختار الصحاح، دار الرسالة–الكويت، 1987، ص 531.

[11] مروان سالم علي، مصدر سبق ذكره، ص 6 .

[12] صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص 221.

[13] محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهض المصرية–القاهرة، 1998، ص 315.

[14] ناصر السيد أحمد وأخرون : المعجم الوسيط، دار احياء التراث العربي–بيروت، 2008، ص 587.

[15] إسماعيل عبد الفتاح: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، متاح على الموقع الآتي: www.kotobarabia.com

[16] Rebert A. Dahl, The Concept of power, Department of political science Yale University, 1957, P.204.

[17] معجم اللغة العربية، معنى وشرح كلمة ادراك، متاح على الموقع الاتي : www.maajim.com

[18] سورة الانعام، آية 103 .

[19] محمد هادي قاسم : التخطيط الاستراتيجي وأثره في صنع القرار الأمريكي (الانسحاب من العراق إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين، 2014، ص 159.

[20] أحمد صقر عاشور : السلوك التنظيمي في المنظمات، الدار الجامعية للطباعة والنشر بالاسكندرية–مصر، 1989، ص 46.

[21] Mintzberg. H and others : The Strategy Process, Prentice-Hall, London, 1998, P.11.

[22] عادل عبد الحمزة ثجيل : تأثير المبادئ الجيوبولتيكية على الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين، 2012، ص 20.

[23] رائد صبار لفتة : أثر الاستشراق والتفكير الاستراتيجي في السلوك الاستراتيجي للدولة (دراسة النموذج العراقي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة–كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين، 2004، ص 40–41.

[24] إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية–دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل،الكويت، 1987، ص 374.

[25] عبلة مزوزي : العلاقات الإيرانية–السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق (قسم العلوم السياسية)، جامعة باتنة، 2010، ص 48.

[26] تاريخ سوريا، الموسوعة العربية العالمية، متاح على الموقع الآتي : www.intaaj.net

[27] عادل عبد السلام : جغرافية سورية، ج 1، دمشق، 1973، ص 12.

[28] جمال واكيم : صراع الكبرى على سورية : الأبعاد الجيوسياسية لازمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر–بيروت، 2012، ص 218.

[29] محمد رياض : الجغرافية السياسية والجيوبولتيكيا – مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، دار النهضة العربية–بيروت، 1972، ص 218.

[30] نقلاً عن : علي فارس حميد، أثر المتغير السوري على فاعلية الدور الاقليمي العراقي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (3)، بغداد، 2012، ص 48.

[31] علي محمد المياح وآخرون : العرب والقوى العظمى – العرب وروسيا، بيت الحكمة–بغداد، 1998، ص 97.

[32] عبد الغني سلامة : السياسة الروسية في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (151)، جامعة الدول العربية–القاهرة، 2012، ص 174.

[33] إبراهيم عرفات : روسيا والشرق الأوسط وأي (عودة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية–القاهرة، 2007، ص 74.

[34] عبلة مزوني، مصدر سبق ذكره، ص 55.

[35] للمزيد عن تلك الاتفاقيات ينظر : س.غ. لوزيانين، عودة روسيا إلى الشرق الكبير، ترجمة : هاشم حمادي، دار المدى للثقافة والنشر، بغداد، 2012، ص 77.

[36] Muharrem Erenler (Russia's Arab Spring Policy), Strategies issues, Strategic Studies institute, Turkey, vol. 4, No. 6, 2012, P.177.

[37] Mark N. Katz, "Putin's Foreign Policy Toward Syria", Middle east Review of international affairs (MERIA), Rabin Center Research in International affairs, Israel, Vol. 10, No. 1, 2006, P.3.

[38] سامي عيسى : ((43 اتفاقية تنظم العلاقات السورية الروسية))، صحيفة تشرين السوري، متاح على الموقع الآتي : www.tishreen.news.sy

[39] Zeynap Dagi ((Russia : Back to the Middle East)), perceptions, Center for Strategic Research (SAM), Ministry of Foreign affairs, Republic of Turkish, Ankara, No. 8, 2007, P.13.

[40] Mikhail Barbanov ((Yak. 130 : New Russia, S most Successful Aircraft)), Moscow Defense Brief, Conter For Analysis of Strategies and Technologies (CAST), Moscow, No. 29, 2012, on link : www.mdb.cast.ru

[41] Jeffrey Martini an others (Syria asan Arena of Strategic Competition) Rand corporation, United States Air force, U.S.A, 2013, P.4.

[42] Jeffry lewis (This Satellite Image leaves No Doubt that Russia is Throwing Troops and Aircraft into Syria), Foreign Policy, U.S.A, 2015, At Link, www.foreignpolicy.com

[43]() Camilla Committer (when Domestic Factors Prevail Upon Foreign Ambitions : Russia's Strategic Game in Syria IAI Working Papers, The institute affair international (IAI), No. 12, 2012, P.3.

[44]() أحمد دياب : (الخطة ب) : أسباب ومخاطر التصعيد الروسي في سوريا) قضايا وتحليلات، مركز الروابط للبحوث والدراسات لاستراتيجية، متاح على الموقع الاتي :

www.rawabetcenter.com

* وهو عبارة عن تحالف استخباري يهدف إلى التنسيق وتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالجماعات الارهابية بين أعضاء التحالف الأربعة، من أجل إنجاح العمليات العسكرية الروسية والسورية داخل سوريا و(العراقية في العراق). المصدر :

Robert M. Dannenberg (Time for the United States and Russia to takeon (ISIS) together in Syria) Center for Cyber and Homeland Security, George Washington University, Washington DC, 2015, P.2.

[45]() عبد الفتاح فكرت ناصر : سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، بغداد، بلا، 1979، ص 27.

[46]() عبد الوهاب عبد المنعم : جغرافية العلاقات السياسية، وكالة المطبوعات–الكويت، 1977، ص 95.

[47]() للمزيد عن تفاصيل ذلك الموقع الجغرافي : ينظر : قناة روسيا اليوم، متاح على الموقع الآتي:www.arabicirt.com

[48]() نوار محمد ربيع : روسيا الاتحادية والسعي لاثبات المكانة والدور اقليميا ودولياً، مجلة قضايا سياسية، العددان (21، 22)، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2010، ص 109.

[49]() حسين الريحاوي : مقدمة في الجغرافيا السياسية، ط 1، دار وائل للطباعة والنشر–القاهرة، 1998، ص 89.

[50]() لمى مضر الامارة : الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية–بيروت، 2009، ص 147.

[51]() عبد الحميد غنيم : الجغرافيا والعلاقات الدولية، ط 1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع–الكويت، 1987، ص 79.

[52]() هدى مهدي صايل : المجال الحيوي لروسيا الاتحادية في إطار دورها الاقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية، 2014، ص 60.

[53]() عبد المنعم عبد الوهاب : جغرافية العلاقات السياسية (دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتيكس والجغرافية السياسية)، وكالة المطبوعات للنشر والتوزيع–الكويت، 1980، ص 64.

[54]() زبيغنيو بريجنسكي : الفوضى (الاضطراب العالمي عند مشارق القرن الحادي والعشرين)، ترجمة : مالك فاضل، دار الاهلية للنشر و التوزيع–عمان، 1998، ص 136.

[55]() لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص 20–21.

[56]() ستار شدهان :اثر الاصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية،مجلة واسط للعلوم الانسانية،العدد 20،جامعة واسط،2012،ص 445

[57]() ينظر موقع حقائق العالم للمعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 2014، متاح على الموقع الآتي :

www.ciafactbook.com

[58]() ناصر زيدان : دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الدار العربية للعلوم ناشرون–بيروت، 2013، ص 247–248.

[59]() Dmitry Goreburg (why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East), Ponars Eurasia Policy Eurasia Strategic Studies, Moscow, No. 198, 2012, P.2-4.

[60]() لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره، ص 28.

[61]() نزار اسماعيل الحيالي وعمار حميد ياسين : قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة دراسات أولية، العدد (56)، مركز الدراسات الدولية–بغداد، 2014، ص 22.

[62]() غسان الغربي : سياسة القوة (مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى)، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق–بيروت، 2000، ص 204.

[63]() Jonas Gratz (Russia Military Reform : Progress and Hurdlrss), Security studies Analyses, Center for security studies (CSI), Zurich, Swiss, No. 152, 2014, P.1-2.

[64]() عاطف معتمد عبد الحميد : استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، الدار العربية للعلوم ناشرون–بيروت، 2009، ص 60–61.

* أهم مبادئ العقيدة العسكرية المعدلة لعام 2004 الآتي:

1– تجهيز القوات الروسية بالسلاح الاستراتيجي القادر على مواجهة الاخطار ما بعد القارات.

2– الوقوف بوجه حالات العصيان والتمرد والانتهاك لسيادة الدولة الروسية.

3– السعي لتشكيل تحالفات عسكرية مع قوى دولية تقف بالضد من المساعي الأمريكية للهيمنة في دول اوراسيا واسيا الوسطى والقوقاز.

Marcel de has (Russia's Military Doctrine Development 2000-2010) in : Russian Military Politics and Russia's 2010 Defense Doctrine, Editor : Stephen. J. blank, Strategies study institute (SSI), U.S. Army War College, U.S.A, 2011, P.41.

[65]() للمزيد عن العقيدة العسكرية الروسية لعام 2000، ينظر : نزار اسماعيل وعمار حميد، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[66]() Zvi Magen and others ((Russian Arms exports to the Middle East : A Means or an End?)). Strategic assessment, institute for national security studies (INSS), Tel Aviv, Volume : 13, No. 2, 2010, P.91.

[67]() Zvi Magen and others, Op. Cit, P.87-91.

[68]() ديريك لوتربيك وجورجي انجلبريخت، ((الغرب وروسيا في البحر الابيض المتوسط : نحو تنافس متجدد))، سلسلة دراسات عالمية، العدد (93)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية–أبو ظبي، 2010، ص 20.

[69]() محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع–القاهرة، 1998، ص 138.

[70]() Nora Bensahle and Daniel L. Byman ((The Future Environment in the Middle East)) Rand Corporation, United States Air Force, U.S.A, 2004, P.2-7.

[71]() Jacop W. Kipp ((Presidential Elections and the Future of U.S.-Russian Relation : A Time of Reflection)) in : Prospects for U.S-Russian security Cooperation, Editor : Stephen J. Blank Strategic Studies institute (SSI), U.S.A army War College, U.S.A, 2009, P.67-68.

[72]() Olga Oliker and Others : Russian Foreign Policy Sources and Implications, Rand Corporation, California, U.S.A, 2009, P.129.

[73]() هالة خالد حميد : العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام 2001 (المسار والمستقبل)، مجلة لسياسة الدولية، العدد (25)، كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية، 2014، ص 445–450.

[74]() محمد المجذوب : التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية–الروسية، دار المنهل اللبناني–بيروت، 2011، ص 136.

[75]() للمزيد ينظر، غازي حسين : الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية، اتحاد الكتاب العربي–دمشق، 2005، بلا صفحة.

[76]() Olga oliker and others, Op. Cit, P.129.

[77]() احمد داود اوغلو : العمق الاستراتيجي (موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية)، ترجمة : محمد جابر وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات–الدوحة، 2010، بلا صفحة.

[78]() Bulent Aliriza and others ((The Turkey, Russia, Iran nexus : Driving forces and strategies)) Center for strategic and international studies (CSIS), Washington D. C., 2013, P.4-8.

[79]() عزمي بشارة : سوريا (درب الالام نحو الحرية – محاولة 0في التاريخ الراهن)، ط 1، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية–بيروت 0، 2013، ص 508.00

[80]() Rebort O. Fredman ((Russia in the Middle east under Putin)) Middle east analysis, Center for Middle east strategic studies, Turkey, Vol. 2, No. 3, 2010, P.11-12.

[81]() Ibid, P.12-13.

[82]

[83][82] خالد سعيد : المهاجرون الروس قادمون – إسرائيل إلى أين؟، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2014، ص 85.

[84][83] Ilya Burtman (Putin and Russia's Middle east Policy) Middle east Review of international Affairs (MERIA), Rubin Center for Research international Affairs, Tel Aviv, Vol. 10, No. 2, 2013, P.3.

[85][84] منعم صاحي العمار : جوف المحنة اقتفاء أثر الذات العراقية، مكتبة الغفران للطباعة، بغداد، 2016، ص 115.

[86][85] احسان محمد هادي:العلاقات الايرانية–السعودية بعد عام 2003، ط 1،دار مكتبة البصائر–بيروت،2013، ص 126.

[87][86] همسة قصي:سوريا: نهاية الثورة أم بداية مأزق عربي أخر،مركز دراسات النهرين،العدد (2)، بغداد،2012، ص 25.

[88][87] Professor ستار جبار علاي، الموقف الدولي من الأزمة السورية، الملف السياسي، العدد (115)، حلقة نقاشية بعنوان : الأزمة السورية ومسارات الحل، مركز الدرا سات الدولية – جامعة بغداد، 2012، ص 4–5.

[89][88] Professor Daniel Treisman, Why Russia Supports Syria's Assad, UCLA To day, faculty and Staff News, 2011, www.today.ucla.edu

[90][89] بيرهاسنر وجوستان فاييس : واشنطن والعالم معضلة القوى العظمى، ترجمة : قاسم مقدار، وزارة الثقافة، قضايا راهنة، العدد (13)، الهيئة السورية العامة للكتاب – دمشق، 2008، ص 140.

[91][90] نزار عبد القادر، روسيا والأزمة السورية (مصالح جيوستراتيجية وتعقيدات مع الغرب)، مجلة الدفاع الوطني–بيروت، بحث منشور على الموقع الآتي : www.lebarmy.gov.ib

[92][91] شارل رزق : بين الفوضى اللبنانية والتفكك السوري، دار النهار–بيروت، 2014، ص 167–168.

[93][92] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، منتدى موسكو (دعم لنظام مستنزف)، أوراق بحثية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية–دمشق، 2015، ص 2–3.

[94][93] فؤاد مطر : سورية المغلوب على أمرها ((قراءة في احلام الأب حافظ السوري–اللبناني–العراقي–الأمريكوسوفياتي)) وكوابيس الأبن (بشار اللبناني–الروسي–الصيني–الفلسطينوايراني))، الدار العربية للعلوم ناشرون–بيروت، 2013، ص 522–523.

[95][94] فؤاد عجمي، التمرد السوري/ ترجمة : أحمد الشنبري، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، 2013، ص 173–174.

[96][95] معتز سلامة : سيناريوهات متقاطعة (مستقبل سوريا بعد الأزمة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية–القاهرة، 2012، ص 97.

[97][96] رابحة سيف ومحمود حمدي، الثورة السورية (التعقيدات الداخلية والتوازنات الدولية)، كراسات استراتيجية، العدد (236)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية–القاهرة، 2013، ص 53.

[98][97] همسة قصي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[99][98] صلاح القلاب : بحجة الإسلام الراديكالي (بوتين يشارك في الحرب الطائفية)، موقع الشرق الأوسط، متاح على الموقع الآتي : www.archieve.aawsat.com

[100][99] سهام فتحي سليمان : الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية (2011–2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الإنسانية–جامعة الأزهر–القاهرة، 2015، ص 183.

[101][100] سعيد عكاشة: السيناريوهات الثلاثة : كيف تفكر إسرائيل في تداعيات الأزمة السورية؟، مقال متاح على الموقع الآتي : www.siyasa.org

[102][101] باسم الراشد : المصالح المتقاربة (دور عالمي جديد لروسيا في الربع العربي)، سلسلة أوراق، العدد (9)، وحدة الدراسات المستقبلية–القاهرة، 2013، ص 43.

[103][102] Edgar Elbakan ((Involvement of the state of Qatar in the Syrian crisis)), The Greater Middle east, institute of Mediterranean and oriental cultures polish Academy of sciences, warsaw, Vol. 30, No. 2, 2015, P.32.